الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

6 **رجب** 1437 –13 **ابريل** 2016

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الخدمة المدنية": جهات حكومية لا تلتزم بأنظمة عجز الموظف

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15021904

الرياض - «الحياة»
كشفت وزارة الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتقاعد عن عدم التزام جهات حكومية بالأنظمة المنصوص عليها في إثبات عجز الموظف عن العمل، وقالت مصادر لـ«الحياة»: «إن وكيل وزارة الخدمة المدنية للشؤون التنفيذية عبدالعزيز الخنين أهاب أخيراً بالجهات الحكومية كافة، بأهمية التقيد بنصوص الأنظمة والتعليمات الخاصة بإثبات العجز الواردة في أنظمة الخدمة المدنية والقرارات المنظمة لها، وكذلك إشكال عدم تحديد الإجازات المرضية، وماهية المرض الذي أدى إلى عجز الموظف عن العمل ومتى أصيب به».
كما أكد «أهمية تحديد الهيئة الطبية العامة للحال الصحية للموظف المريض، إذا كانت لديه القدرة على القيام بجهد معين، مع تحديد نوعية هذا الجهد أو عدم قدرته على ذلك، وأن تتولى إدارة شؤون الموظفين، في الجهة التي يتبعها الموظف المريض، إخطار الهيئة الطبية العامة بمجرد انتهاء المدد المنصوص عليها في الأنظمة، لتحديد أوضاعهم الصحية».
وعن الإجراءات الواجب اتباعها لإثبات أن الحادثة وقعت بسبب تأدية العمل، وذلك في حال وقعت الحادثة أثناء العمل، قال وكيل وزارة الخدمة المدنية: «يقوم الرئيس المباشر للموظف المصاب بالجهة الإدارية التي وقعت فيها الحادثة بتحرير محضر تحقيق بإثبات ما حدث، ويجب أن يثبت من التحقيق أن الحادثة لم تنشأ في صورة مقصودة ممن يستفيد منها، وأنها لم تقع نتيجة عمل جنائي قام به، وكذلك يحرر المحضر من أربعة نسخ، ترفع نسخة منها إلى رئيس الجهة الإدارية التابع لها الموظف المصاب، وترسل نسخة إلى الشرطة، ونسخة إلى وزارة الخدمة المدنية، والرابعة تحفظ في ملف الموظف المصاب». وزاد: «في حال وقعت الحادثة أثناء الذهاب إلى العمل أو الرجوع منه، فحدد للتعامل بذلك بتقديم صورة من محضر التحقيق، الذي أجرته الشرطة، ويرفق معه تقرير من المستشفى أو الجهة التي نقل إليها المصاب بعد وقوع الحادثة مباشرة، ووجوب أن يثبت من التحقيق أن المصاب كان في طريقه من وإلى العمل لم يتغير اتجاهه فيه، أو لم يتوقف خلال مروره فيه لغرض تمليه عليه مصلحته الشخصية أو مصلحة لا تمت لعمله بأية صلة.

تعديلات "نظام الضباط" على طاولة "الشورى"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15021905

الرياض – سعاد الشمراني
يحدد اليوم (الأربعاء) مصير التعديلات التي تم اقتراحها على نظام الضباط، التي رفضتها اللجنة الأمنية بالمجلس، وسيكون القرار بيد المجلس، على رغم أنه استمع أمس (الثلثاء) إلى تقرير اللجنة بشأن المقترح، الذي تضمن تعديل المواد الـ18 والـ19 والـ22 والـ25، من النظام، الذي تلاه رئيس اللجنة اللواء علي التميمي.
وتضمن المقترح المقدم من عضوي المجلس حمد آل فهاد واللواء حمد الحسون استناداً للمادة 23 من نظام المجلس، ونشرته «الحياة» سابقاً، إقالة الضباط من رتبة «ملازم» إلى «رائد»، بقرار من القائد الأعلى للقوات العسكرية، في حال مرور عامين بعد استحقاقه للترقية، لكن تقارير الكفاءة غير مرضية، وتأخير ترقيته عاماً ونقله إلى وحدة أخرى غير

وحدته التي يعمل بها ثم يقدم عنه تقرير خاص، فإذا أصبحت نتيجة تقاريره مرضية فيرقى، وتعتبر ترقيته من تاريخ صدور الأمر بها.
أما إذا كانت نتيجة تقارير الضابط غير مرضية، فيرى المقترح أن يؤخر مدة عام آخر، فإذا أصبحت تقاريره مرضية فيرقى ويوضع في الأقدمية من تاريخها، وإذا انتهى العامان من دون أن تصبح تقاريره مرضية، فعندئذ تنهى خدمات الضابط بقرار القائد الأعلى للقوات العسكرية، بناء على اقتراح رئيس مجلس الوزراء، وبعد توصية الوزير، ويعامل بمقتضى أحكام النظام.
كما تضمن المقترح إنهاء خدمات الضباط من رتبة «رائد» فما دون، إذا أمضوا ضعف المدة المقررة للترقية ولم تتوافر شروطها، ويعامل بموجب النظام.
وأخيراً، تضمن المقترح إحالة الضابط الموصى بترقيته من رتبة «مقدم» و«عقيد» و«عميد»، إذا أمضى ضعف المدة المقررة، إلى التقاعد بالرتبة التي تلي رتبته وراتبها، في حال عدم ترقيته، أو بلوغه سن التقاعد في رتبته قبل ذلك، ونقل الضابط الطبيب ضمن الكادر الصحي إلى رتبة شرفية.

"الشورى" لـ"الاستثمار": التعقيدات تخلق "سعودة وهمية" وتهجر الأموال

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Articles/15009931

الرياض - «الحياة»
طالب عضو في مجلس الشورى السعودي اليوم (الثلثاء) الهيئة العامة للاستثمار بتسهيل إجراءاتها ومتطلبات منح التراخيص، لتلافي ظهور «سعودة وهمية في قطاع الاستثمار».
وطالب عضو آخر بدرس أسباب هجرة رؤوس الأموال السعودية، وتذليل الصعوبات التي تواجه المستثمر السعودي، وطالب آخر بمؤشرات لقياس عوائد الاستثمارات الأجنبية على الاقتصاد الوطني.
وناقش المجلس اليوم توصيات لجنة الاقتصاد والطاقة حول التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار، والتي تضمنت المطالبة بالاستمرار في تكثيف جهود الهيئة لمتابعة التراخيص الممنوحة إلى المستثمرين، وتطوير الأنظمة والحوافز المتعلقة في الاستثمار، لتحقيق زيادة الاستثمارات وإطلاق معايير أداء لسهولة الأعمال وخدمات المستثمرين. وطالبت اللجنة بتوحيد وتنسيق جهود الهيئة والجهات الأخرى في الترويج الخارجي للاستثمار المباشر في المملكة.
وأشار أحد الأعضاء إلى تراجع أعداد موظفي الهيئة، «ما أدى إلى تباطؤ أدائها في المهام الموكلة إليها». وطالب بتمكين الهيئة من «استقطاب كوادر مؤهلة من خلال كادر مرن ومحفز».
ولفت آخر إلى قلة أعداد الوظائف المتاحة للسعوديين في الاستثمارات التي صرحت لها الهيئة نسبة للوظائف المتاحة لغير السعوديين».
وتساءل أحد الأعضاء عن الخطوات التي اتخذتها الهيئة لنقل وتوطين التقنية من خلال الاستثمارات، وأيضاً عن خططها في توزيع الاستثمارات في مناطق المملكة، وجهودها في تحفيز الاستثمار العقاري.
ودعا عضو آخر الهيئة إلى تكثيف جهودها للتعريف بأعمالها ومهامها، وفرص الاستثمار في المملكة للجهات الحكومية والخاصة التي تماثلها في المهام خارج المملكة.
ووافق المجلس في نهاية المناقشة على منح اللجنة مزيداً من الوقت لدراسة ما طرحه الأعضاء من آراء ومقترحات، والعودة بوجهة نظرها إلى المجلس في جلسة مقبلة.
وفي موضوع آخر، طالب مجلس الشورى هيئة الري والصرف في الأحساء بالتعاون والتنسيق مع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، لجذب القطاع الخاص للاستثمار السياحي في مواقع العيون الرئيسة التابعة للهيئة.

ودعا المجلس، الهيئة إلى تطبيق أسلوب الهندسة القيمية في جميع مشروعاتها الأساسية، وكذلك في جوانب التشغيل والصيانة ، وطالب بتكليف جهة محايدة لتقييم أداء عمل الهيئة منذ إنشائها.
وناقش المجلس تقرير اللجنة المالية حول تقرير الأداء السنوي للصندوق السعودي للتنمية. ودعت اللجنة إلى تخصيص نسبة من القرض أو المنحة التي يقدمها الصندوق السعودي للتنمية تقدم على شكل منتجات وطنية. ودعت في توصية أخرى الصندوق إلى السعي للتنسيق مع صناديق التنمية التابعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عند تقديم القروض لتبادل الخبرات وتقديم القروض المشتركة.
وطالب أحد الأعضاء، الصندوق بتبني «سياسة إعلامية شفافة تبرز دور المملكة الإنمائي». وتساءل عضو آخر عن معايير الصندوق لاختيار المشروعات التي يمولها وأثرها في المجتمع في الدول التي تنفذ بها تلك المشروعات، مطالباً بالتركيز على المشروعات الصحية والتعليمية.
فيما تساءل أحد الأعضاء عن مصادر الموارد الذاتية للصندوق، وعن حجم القروض المتعثر سدادها وتأثيرها على القروض الجديدة، مؤكداً ضرورة أن يضمن الصندوق تقاريره السنوية معلومات عن قوائمه المالية.
واقترحت إحدى العضوات مراجعة مسمى «الصندوق السعودي للتنمية» ونظامه الحالي، مشيرة إلى أهمية تحوله إلى «بنك إنمائي بسياسة واضحة في الإقراض والتمويل».
واقترح أحد الأعضاء ربط الصندوق بوزارة الخارجية إلكترونياً، واقترح آخر التوسع في الاستفادة من الصادرات السعودية ضمن المشروعات التي ينفذها الصندوق.

20 ألف تأشيرة ذهبت لعوائل المستثمرين الأجانب

شوريّون ينتقدون أداء هيئة الاستثمار ويحذّرون من استغلال النظام للإقامة والهجرة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146222

الرياض - عبدالسلام البلوي
انتقد أعضاء شورى أداء الهيئة العامة للاستثمار مشيرين إلى أنها تؤدي عكس دورها المنوط بها فأصبحت تجذب الوافد للعمل في استثمارات الأموال السعودية بدلاً من استثمار الأموال الأجنبية وتوطين شيء من وظائفها حتى أصبحت نسبة رؤوس الأموال المحلية المستثمرة 76 في المئة والأجنبية 26 في المئة من الأجنبية، مطالبين بمراجعة سياسات الهيئة، ومتسائلين عن قلة أعداد الوظائف المتاحة للسعوديين في الاستثمارات التي صرحت لها الهيئة العامة للاستثمار نسبة للوظائف المتاحة لغير السعوديين.
نسبة كبيرة من الشركات المرخصة توظف عمالة غير قانونية وتتلاعب بالقوائم المالية
وفي مداخلة على تقرير لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن التقرير السنوي للهيئة العامة للاستثمار للعام المالي 351436، أكد عضو الشورى عبدالله الحربي استغلال نظام الاستثمار الأجنبي بهدف الإقامة والهجرة وقال "صدرت ثمانية آلاف تأشيرة بمهنة مستثمر بينهم حوالي 20 ألف فرد من عوائلهم"، مضيفاً أن هذه الاحصائيات دليل واضح على ان الهيئة ما زالت تراوح مكانها في ظل غياب خطة استراتيجية واضحة ومحددة للاستثمار في المملكة تأخذ في اعتبارها كافة المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية وسياسة دخول المملكة مرحلة جديدة تهدف لإحداث نقلة نوعية اقتصادية كبرى والتحول من اقتصاد شبه أحادي المصدر إلى اقتصاد حديث تتنوع فيه مصادر الدخل.

وأكد الحربي أن التقرير يشير إلى أن الجهود الحالية في استغلال الهيئة للمزايا النسبية والتنافسية للمملكة والتوجه العام نحو تنويع الاقتصاد الوطني ومصادر الدخل فيه لم تكن عند مستوى الطموحات كما يظهر التقرير عدم توافق أغلب التراخيص التي صدرت للمشروعات الأجنبية خلال السنوات الماضية مع الأهداف الاقتصادية والتنموية.
وقال الحربي"عند استعراض بعض الإحصائيات التي تضمنها التقرير تشعر أن أداء الهيئة لا يعكس الإمكانات الحقيقية للاقتصاد السعودي ولا تطلعات المملكة وأن الأداء لا يتناسب مع هيئة عامة منوط بها العمل على تطوير وتنمية قطاع الاستثمار على مستوى المملكة"، مضيفاً: ان 2 في المئة من التراخيص فقط جذب 90 في المئة من قيمة الاستثمار في المملكة، بينما60 في المئة من التراخيص عبارة عن مؤسسات فردية أو شركات لأفراد في مجال المقاولات، المطاعم، الصناعات الخفيفة والتي تتحول غالبا الى ورش، مضيفاً بأن نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات عليها مخالفات بعضها جسيمة تشمل مزاولة نشاط غير مرخص، توظيف عمالة غير قانونية، تلاعب في القوائم المالية، وغيرها، كما أن ما يقارب 40 في المئة من المنشآت المرخصة من الهيئة يقل عدد عمالتها عن 10 عمال.
وطالب الحربي لجنة الاقتصاد والطاقة التي تدرس أداء هيئة الاستثمار ببحث هجرة الأموال السعودية واستثمار 2.65 تريليون ريال خارج المملكة، مؤكداً أن هذا رقم كبير جدا يستحق البحث والدراسة والعمل على استعادة الأموال نظرا لما له من تأثير على نمو الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين، مشيراً إلى أن بعض المستثمرين السعوديين أرجعوا تدفق تلك الأموال إلى الخارج الى التعقيدات الداخلية وإنه لا يمكن وصف هذا التحول إلا بالهجرة أو الهروب.
ودعا الحربي عبر توصية إضافية أعلن عن تقديمها يوم أمس الهيئة العامة للاستثمار إلى دراسة أسباب هجرة أموال المستثمرين السعوديين إلى الخارج وتذليل كافة المعوقات لتوفير بيئة جاذبة ومشجعة للاستثمار المحلي وتوطينه.
وقال" مؤخرا تقدم د. صدقة فاضل بتوصية لمعالجة وضع السعوديين المهاجريين والمقيمين في الخارج بصفة دائمة أو شبه دائمة والتي يتوقع أن يكون من أهم اسبابها هو تواجدهم بجانب استثماراتهم في الخارج، لهذا فقد تقدمت بهذه التوصية".
ولاحظ أحد الأعضاء في مداخلة على تقرير الهيئة الذي ناقشه الشورى يوم أمس الثلاثاء، تراجع أعداد موظفيها بما أسهم في تباطؤ أدائها في عدد من المهام الموكلة إليها، وطالب بتمكين الهيئة من استقطاب كوادر مؤهلة من خلال كادر مرن ومحفز.
ودعا عضو الهيئة إلى تكثيف جهودها للتعريف بأعمالها ومهامها، وفرص الاستثمار في المملكة للجهات الحكومية والخاصة التي تماثلها في المهام خارج المملكة، مطالباً بتسهيل إجراءات الهيئة ومتطلبات منح التراخيص لعدم إيجاد سعودة وهمية في قطاع الاستثمار، وتساءل عضو عن الخطوات التي اتخذتها الهيئة العامة للاستثمار لنقل وتوطين التقنية من خلال الاستثمارات، وعن خططها في توزيع الاستثمارات في مناطق المملكة، وجهود تحفيز الاستثمار العقاري.

وزير العدل يرأس اجتماعاً لمجلس إدارة هيئة الولاية على أموال القاصرين

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146226

الرياض - واس
رأس وزير العدل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم، د. وليد بن محمد الصمعاني، اجتماع مجلس الإدارة ال 12، بحضور نائب الرئيس الشيخ عبدالعزيز بن محمد المهنا، وأعضاء المجلس، وذلك في مقر الهيئة. واستعرض المجلس جملة من الموضوعات المدرجة على جدول أعماله وأتخذ بشأنها عدد من الإجراءات والقرارات.

عادلة بنت عبدالله تطالب بوظائف تناسب قدرات ذوي الإعاقة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.al-madina.com/node/671279

واس – الرياض

أشادت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله على جهود المملكة بوضع النظام الوطني لرعاية ذوي الإعاقة كالتعليم في جميع المراحل والتدريب والتوظيف وبرامج المساعدة على الاندماج في المجتمع، مبينة أن المملكة تسعى إلى تفعيل الأنظمة المساندة لتطوير الخدمات المقدمة إليهم إيمانًا بأن تنمية المجتمع يجب أن تكون بمشاركة جميع أفراده كل حسب قدرته. وبينت سموها أنه بحسب دراسة لوزارة الصحة عام 2013 م فقد سجلت 720 ألف حالة في المملكة من مختلف الأعمار لذوي الإعاقة دون أن تشمل ذوي صعوبات التعلم الذي يبلغ عددهم نحو 600 ألف حالة، مشددة على ضرورة توظيف مهارات هؤلاء الأفراد مهما كانت للحصول على وظائف تناسب قدراتهم ويستطيعوا من خلاله رسم مستقبلهم في خدمة المجتمع. وكانت الأميرة عادلة افتتحت أمس أعمال ملتقى «سواعد» بتنظيم من مكتب تعليم النهضة بشرق الرياض ممثلًا بوحدة التربية الخاصة ووحدة الموهوبات ووحدة تعليم الكبيرات، بهدف إبراز مواهب الطالبات والدفع بهم لسوق العمل. وأكدت مديرة مكتب تعليم النهضة فوزية العطار في كلمتها خلال الحفل المعد بهذه المناسبة أهمية الدور الذي يؤديه النظام التعليمي في إحداث التنمية بمفهومها الشمولي المستند على القوى البشرية في مختلف القطاعات وفي جميع المهن عن طريق تزويدها بالمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم اللازمة للعمل للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فالعلاقة بين التعليم والتنمية وسوق العمل هي علاقة تشاركية.

اجتماعات اللجنة المشتركة تحدد موعد انتقال ملف العاملات المنزليات

"الشؤون الاجتماعية" لـ "عكاظ": "العمل" الأنسب لإيواء "الهاربات"

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160413/Con20160413834104.htm

عدنان الشبراوي (جدة)

علق وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والأسرة الدكتور عبدالله المعيقل تحديد المدة الزمنية لانتقال ملف إيواء العاملات المنزليات من وزارته إلى وزارة العمل، على نتائج اجتماع اللجنة المشتركة بين الوزارتين التي وجه بها مجلس الوزراء والتي ستحدد الآليات التي سيتم اتخاذها في المرحلة القادمة والمدة المقترحة. وكان مجلس الوزراء أقر في جلسته أمس الأول (الإثنين) نقل مهمة الإيواء إلى وزارة العمل، سواء للهاربات من منازل أصحاب العمل، أو اللواتي يقدمن من

جوازات المنافذ ومراكز استقبال القادمات للعمل في مطارات المملكة الدولية، على أن تُشكَّل لجنة من الوزارتين تتولى تحديد جميع المراكز والدُّور المتخصصة بالإيواء والدور الملحقة بها.
وأكد المعيقل لـ «عكاظ» أن وزارته ستقدم جميع ما يلزم نحو ذلك لوزارة العمل، لافتا إلى أن مقار مكافحة التسول كانت في الفترة الماضية تتولى من خلال ملحقيات داخلها إيواء ورعاية العاملات اللاتي يتأخر صاحب العمل في استلامهن.
وبيّن أن مفاهمات واجتماعات تمت بين الوزارتين توصلتا فيها إلى أن وزارة العمل هي الجهة المتخصصة والأنسب والأقرب لمهمة استقبال العاملات المنزليات.
..و 35 ألفا لنقل كفالة الإندونيسيات في السوق السوداء
قبل شهرين من حلول شهر رمضان المبارك نشطت هذه الأيام سوق سوداء لنقل كفالة الخادمات خصوصا الآسيويات، إذ بلغ المعدل 35 ألف ريال للإندونيسيات و15 ألفا للفلبينيات.
واعتبر المحامي والمستشار القانوني سعد المالكي، هذه الظاهرة بأنها تعد من الجرم الموصوف بالاتجار بالبشر والمعاقب عليه نظاما طبقا لنظام مكافحة الاتجار بالبشر.
وتعاني الكثير من الأسر السعودية من ندرة الخادمات خصوصا في الشهر المبارك الذي يواكب الكثير من المناسبات الاجتماعية يقابل ذلك ارتفاع في الأجور إلى الحد الذي تحولت الخادمات فيه إلى نظام الساعة بمعدل يتراوح بين 25 - 40 ريالا/الساعة، وتختلف الأجرة حسب طبيعة وحجم المنزل وعدد أفراد الأسرة، ليصل دخل الخادمة إلى نحو تسعة آلاف ريال خلاف ما يعرف بـ «السمسرة» وأجرة المشاوير التي يتقاضاها متعهدوهن.
ورغم غلاء الأجرة إلا أن الخادمة الإندونيسية تعد الأولى في قائمة المرغوبات والتي تجد لها قبولا عطفا على نشاطها الملحوظ تليها الإثيوبيات.
وتعتقد الكثير من الأسر السعودية أن الخادمة المقيمة في المنزل أفضل لهم وأوفر، داعين وزارة العمل إلى حسم ملف الخادمات المعلق منذ أكثر من ثلاث سنوات وتوقف الاستقدام من بعض الدول الآسيوية، لافتين إلى أن الوزارة فشلت في توفير البدائل، في حين تجد الخادمات الهاربات فرصتهن في العمل خصوصا في شهر رمضان رغم التحذيرات المتكررة من الجهات المختصة بعدم تشغيلهن أو ايوائهن.

تزويج 517 امرأة بولاية القاضي.. 16 منهن سعوديات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160413/Con20160413834109.htm

فاطمة آل دبيس (الدمام)
كشفت آخر إحصائية في وزارة العدل (حصلت «عكاظ» على نسخة منها) عن تصدر عقد نكاح 517 امرأة كان «الولي هو القاضي» في زواجها خلال عام، غير أن 501 من النساء اللاتي زوجهن القاضي أجنبيات ولم تحظ السعوديات بولاية القاضي لهن بعد عضلهن من آبائهن إلا بعدد لم يتجاوز الـ 16 سعودية، 14 منهن في مكة واثنتان في الشرقية، أما باقي مناطق المملكة فلم ترصد قيام القاضي بدور الولي لتزويج السعوديات.
وأكد مصدر قضائي لـ «عكاظ» أن الإجراء القضائي الذي يجب أن تتخذه المرأة، التي مورس التعسف ضدها، بأن تتقدم بالدعوى إلى المحكمة في منطقتها، ويحاول القاضي ابتداء الإصلاح، وإذا لم ينجح يقنعه بعمل وكالة إلى أحد أفراد العائلة، وإن لم ينجح يسقط القاضي الولاية عن الولي، ويصبح القاضي هو الولي الشرعي، ويزوجها عندما يتأكد من كفاءة المتقدم.
وأكد المصدر نفسه أن إسقاط الولاية له تأثير على الولي وعلى المتقدم أيضا، إذ أنه ليس كل المتقدمين يقبلون بالزواج منها بعد إسقاط ولاية والدها، (ولا شك أن إسقاط الولاية عن الأب أو الأخ يؤثر على الولي من الناحية النفسية والاجتماعية، ولا يحق للولي أن يقف في طريق المرأة.)

يقطعون مسافات طويلة سيراً على الأقدام.. وحافلات النقل متهالكة

شرورة: الطلاب يركبون الخطر لبلوغ المدارس

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160413/Con20160413834202.htm

يصطدم الطلاب في شرورة بمشكلة النقل، إذ لا يتوافر لغالبيتهم المركبات التي تنقلهم إلى مدارسهم، فيضطرون لقطع نحو ستة كيلومترات يوميا، ذهابا وإيابا، سيرا على الأقدام، ما يعرضهم للإرهاق والمخاطر، ويؤثر سلبا على تحصيلهم العلمي، وفي حال تيسر لبعضهم حافلات نقل فإنها تكون متهالكة وضررها أكثر من نفعها، بينما يستعين الطلاب الدارسون في الوديعة بسيارات أولياء أمورهم الخاصة، قاطعين نحو 110 كيلومترات ذهابا وإيابا، ومنهم من يلجأ لمركبات أجرة، ما يرهقهم ماديا.

وناشد الطلاب وأولياء أمورهم الجهات المختصة بإنهاء معاناتهم في سبيل التحصيل العلمي بتوفير حافلات حديثة بحالة جيدة، مبينين أن طاقة الطلاب وجهدهم ينفدان قبل بلوغهم المدارس.

وذكر محمد الصيعري أن صغاره يقطعون مسافات طويلة سيرا على الأقدام لبلوغ المدرسة، ما يعرضهم للإرهاق ويؤثر سلبا على تحصيلهم العلمي، متمنيا تدارك الوضع سريعا وتوفير حافلات حديثة تنقلهم إلى المدارس وتنهي حالة الإجهاد التي يعيشونها في رحلة التحصيل العلمي.

وشكا علي المنهالي من أنه يعيش معاناة يومية أثناء نقله ابنه من شرورة لمدرسته في الوديعة، قاطعا 55 كيلومترا في الذهاب ومثلها في الإياب، ما يعرضهم للتعب، مشددا على أهمية إنهاء هذه المعاناة في أسرع وقت.

وأوضح عبدالله الصيعري أن الحافلات المحدودة التي توفرها إدارة التعليم في شرورة متهالكة، وضررها أكثر من نفعها، لأنها تفتقد لوسائل السلامة، فضلا عن أن السائقين غير مؤهلين للتعامل مع الطلاب وقيادة المركبات، وغالبيتهم وافدون.

وكشف أن شركة النقل المتفقة مع التعليم تنسق مع متعهد من الباطن، في مخالفة صريحة، غير عابئة بالأخطار التي قد تلحق بالطلاب، مطالبا بتدارك الوضع وإعادة ترتيب النقل المدرسي في شرورة، حتى لا تتكرر المآسي التي عاشتها بعض المناطق وراح ضحيتها أطفال أبرياء.

في المقابل، أفاد مصدر مسؤول في مكتب التعليم في شرورة أنهم رفعوا إشعاراً يفيد بعدم حضور المتعهد لمكتب الإشراف ولم يعرف عنه أي معلومة للتواصل لحل مشكلة الحافلات.

بينما، أشار المسؤول المتعهد للنقل إلى وجود عقد مع إحدى الشركات لنقل نحو ١٥٠٠ طالب من مدارس البنين، ويوجد لديه عشر حافلات لنقل الطالبات وحافلة واحدة لنقل طلاب مركز الوديعة، مؤكدا أن حافلات الشركة حديثة ومطابقة للشروط والمعايير المطلوبة، وليست رديئة، وهي من طراز 2010 وما فوق، وتحظى بالصيانة والفحص بشكل متواصل.

من جهته، أوضح المتعهد صالح الوايلي أن عدد الحافلات الآن يختلف عن العام الماضي، مشيرا إلى أنها تزيد على 30 حافلة مطابقة لشروط شركة تطوير، وهي حديثة صنعت في عام 2014، مرجعا ضعف نقل طالبات المحافظة إلى العجز في المخصص.

بدوره، أفاد الناطق الرسمي لتعليم نجران حمد بن عبدالله آل شرية أن الحافلات توافرت وفقا لكل ما هو مخصص لكل مدرسة، مؤكدا أن غالبيتها بحالة جيدة، وهناك ثلاث حافلات طلب من المتعهد تغييرها خلال الفترة القادمة.

وذكر أنهم يشددون على أن يكون سائق الحافلة سعوديا ولا يقل عمره عن 30 عاما، وفي حال مخالفة المتعهد يحسم من أجرته، لافتا إلى أنهم يشددون على ضرورة التزام المتعهد بشروط العقد وفي حال أخل بها يتعرض للمحاسبة والعقاب وفقا للأنظمة.

مجلس الوزراء يقر تنظيم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259794&CategoryID=5

الرياض: واس 13-04-2016 2:03 **AM**

وافق مجلس الوزراء في جلسته التي عقدها أول من أمس، على تنظيم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعلى وزارة المالية دعمها بالاعتمادات اللازمة للقيام بالمهمات التي تقوم بها على أكمل وجه، على أن يكون التنظيم كما يلي:

جهاز مستقل

الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر جهاز مستقل، ترتبط تنظيميا برئيس مجلس الوزراء، ويشار إليها في هذا التنظيم بـ"الهيئة"، وتتبعها جميع الهيئات الفرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ويكون الرئيس العام للهيئة بمرتبة وزير يعين بأمر ملكي، ويلحق بالهيئة العدد الكافي من الموظفين والأعضاء.

وتكون في كل منطقة هيئة فرعية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يصدر بتشكيلها قرار من الرئيس العام للهيئة، ويلحق بها العدد الكافي من الموظفين والأعضاء وتنشأ مراكز للهيئات الفرعية -بحسب الحاجة- في المدن والمحافظات والمراكز.

الرئيس العام للهيئة هو المسؤول عن إدارتها وتصريف شؤونها والمرجع للهيئات الفرعية، وذلك وفقا لأحكام هذا التنظيم، وله ما للوزير من صلاحيات في وزارته.

شروط عضو الهيئة

مع عدم الإخلال بما يقضي به نظام الخدمة المدنية، يجب أن يتوافر فيمن يباشر المهمات المنصوص عليها في هذا التنظيم من أعضاء الهيئة ما يأتي:

1. أن يكون من ذوي المؤهلات العلمية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا التنظيم.
2. أن يكون مؤهلا للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
3. أن يكون حسن السيرة والسلوك المشهود لهم بحسن السمعة.
4. ألا يكون قد صدر في حقه حكم بحد شرعي أو بالسجن لمدة تزيد على سنة، أو أدين في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة.

الاختصاص

تختص الهيئة، وفقا لهذا التنظيم، بالقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والدعوة إليه بالرفق واللين، مقتدية في ذلك بسيرة الرسول، صلى الله عليه وسلم، وخلفائه الراشدين من بعده، مع استهداف المقاصد الشرعية، والإسهام مع الجهات المختصة في مكافحة المخدرات وبيان أضرارها على الأسرة والمجتمع.

الضوابط

تباشر الهيئة ومنسوبوها اختصاصها وفقا للآتي:

1. تتولى الهيئة تقديم البلاغات في شأن ما يظهر لها من مخالفات خلال مزاولتها اختصاصاتها بمذكرات إبلاغ رسمية إلى الشرطة أو الإدارة العامة لمكافحة المخدرات -حسب الاختصاص- وهما وحدهما الجهتان المختصتان بموجب الأحكام المقررة نظاما بجميع الإجراءات اللاحقة لتلك البلاغات، بما في ذلك إجراءات الضبط الجنائي والإداري والتحفظ والمتابعة والمطاردة والإيقاف والاستجواب، والتثبت من الهوية والتحقيق والقبض في أي بلاغ ذي صلة باختصاص الهيئة.
2. يباشر أعضاء الهيئة الاختصاص في الأسواق والشوارع والأماكن العامة، وذلك خلال ساعات عملهم الرسمي المرتبة والمجدولة بشكل رسمي من إدارة كل مركز.

وليس لرؤساء المراكز أو أعضاء الهيئة إيقاف الأشخاص أو التحفظ عليهم أو مطاردتهم أو طلب وثائقهم أو التثبت من هوياتهم أو متابعتهم، والتي تعد من اختصاص الشرطة والإدارة العامة لمكافحة المخدرات، وفقا للفقرة 1 من هذه المادة.
3. تباشر الهيئة الاختصاص خلال أعضائها الرسميين شاغلي وظائفها المعتمدة في ميزانيتها.
4. على عضو الهيئة إبراز بطاقة التعريف الرسمية الخاصة به بشكل ظاهر، تتضمن اسمه ووظيفته والمركز الذي يتبعه وساعات عمله الرسمي.
لجنة استشارية
يكون للهيئة لجنة استشارية -مكونة من خمسة أعضاء- تتولى تقديم الاستشارات والتوصيات للرئيس العام للهيئة، فيما يتعلق بمباشرة الهيئة اختصاصها، وما قد يطرأ من مخالفات وتجاوزات بهذا الشأن، واقتراح محاسبة المخالفين، وذلك وفق ما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا التنظيم، ويسمي رئيس مجلس الوزراء أعضاء هذه اللجنة.
لائحة تنظيمية
يصدر رئيس مجلس الوزراء اللائحة التنفيذية لهذا التنظيم، وعلى الجهات العامة والخاصة أن تتعاون مع الهيئة.
ويحل هذا التنظيم محل تنظيم الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم 73 وتاريخ 16/ 3/ 1434، ويلغي كل ما يتعارض معه من أحكام. وينشر هذا التنظيم في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ تبليغه.

تناقض معلومات التعليم والعمل

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=259778&CategoryID=5

الرياض: سليمان العنزي، عبدالله السليمي 2016-04-13 1:38 **AM**
فيما طرحت "الوطن" سؤالا عن مصير برنامج دعم صندوق الموارد البشرية للمعلمين السعوديين في التعليم الأهلي، كشفت إجابات وزير التعليم أحمد العيسى، ونائب وزير العمل أحمد الحميدان عن الفجوة والتناقض بين الوزارتين.
تباين آراء الوزارتين
وزير التعليم
البرنامج مستمر ونتطلع إلى تعاون
الاتفاقية ليست محددة بزمن
نائب وزير العمل
الدعم سيتوقف
ولا نية لأي تمديد
المدة 5 سنوات وأوشكت الانتهاء
فيما كشف وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف آل الشيخ عن تخصيص أراض مساحتها حوالي 70 مليون متر مربع لوزارة التعليم منها 12 مليونا لجامعات في الرياض، لخص وزير التعليم الدكتور أحمد العيسى توجه وزارته للاستثمار في التعليم بـ4 محاور رئيسة، أبرزها توسيع قاعدة التعليم الأهلي والاستثمار في الخدمات التعليمية.
أراض للتعليم
اعتبر وزير الشؤون البلدية والقروية المهندس عبداللطيف آل الشيخ أن التعليم أحد أهم القطاعات التي تخدمها وزارته، وهي من ضمن الخدمات التي يحتاجها السكان الذين توفر لهم الوزارة المخططات السكنية والمرافق العامة والخدمات اللازمة.

وأضاف أن الوزارة أولت قضية التعليم أهمية كبرى من خلال تخصيص المساحات الخاصة بالمرافق التعليمية، فالأراضي التي تخصصها الوزارة للجامعات والمدارس بشقيها العام والخاص وكذلك الجامعي، مساحات كبيرة جدا، وما زالت حيث تم أخيرا تخصيص نحو 70 مليون متر مربع للتعليم منها 12 مليونا للتعليم الجامعي في الرياض.
وأكد آل الشيخ أن وزارته تعمل على مراعاة احتياجات قطاع التعليم عند استحداث المخططات الجديدة بمختلف مناطق ومحافظات المملكة، مشيرا إلى تشكيل لجان مختصة لتذليل الصعوبات التي تواجه الاستثمار في التعليم بالتنسيق مع وكالة التعليم للتعليم الأهلي والغرف التجارية الصناعية السعودية لإيجاد بيئة مناسبة ومحفزة للاستثمار في هذا المجال الحيوي.
وأضاف أن الوزارة دعمت العام الماضي التعليم الأهلي من خلال تمكينها من الاستفادة من الأراضي المخصصة للتعليم العام في مختلف مناطق المملكة، إضافة إلى شروعها أخيرا في تأجير الأراضي للتعليم الأهلي، كما تم إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارة ووزارة التعليم لتوحيد تلك الإجراءات، مؤكدا حرص الوزارة على تحقيق كل متطلبات وزارة التعليم سواء العام أو الجامعي أو الأهلي. وقال إنه سيتم توقيع مذكرة تفاهم بين الوزارتين قريبا لتوحيد الجهود والإجراءات بشكل واضح فيما يتعلق باحتياجات ومتطلبات وزارة التعليم.
واعتبر آل الشيخ أن الأراضي المخصصة للجامعات السعودية من أكبر المساحات المخصصة للجامعات في أي دولة بالعالم، فقطاع التعليم يستحق هذا الاهتمام والتخصيص، مشيرا إلى أن الاستفادة من تلك الأراضي الكبيرة المخصصة مناطة بالدرجة الأولى بوزارة التعليم.
محاور الاستثمار
1أول محاور الاستثمار كما كشف عنها العيسى تمثلت في توسيع قاعدة التعليم الأهلي، بفسح المجال للمستثمرين في تأسيس المدارس الأهلية، مشيرا إلى وجود مدارس متميزة انتشرت على مستوى المملكة لكن حجم مشاركة القطاع الأهلي في التعليم مازال دون المأمول، وأقل من المخطط له في خطط التنمية، حيث يوجد لدينا الآن قرابة % 15 من طلاب التعليم ملتحقين بالتعليم الأهلي، ونتطلع لزيادة هذه النسبة لتصل إلى ما بين 25 إلى 30 % بالمستقبل القريب.
وأضاف: عندما نستطيع توسعة دائرة المستثمرين وتحسين الخدمة، نستطيع جلب الكثير من الاستثمارات في تأسيس وبناء المدارس الأهلية، وهذا لا يقتصر على التعليم العام دون غيره بل ينطبق على الجامعات الأهلية التي توسعت بشكل جيد خلال السنوات الماضية، ونتطلع إلى الاستمرار في هذا التوسع لاستقطاب عدد أكبر من الطلبة.
2مساهمة القطاع الخاص في تأسيس وبناء المدارس. وكشف العيسى خلال حديثه عن هذا المحور عن وجود دراسة حول الموضوع، مبديا أمله في أن تحظى بالموافقة الكريمة، مضيفا أن الدولة ساهمت خلال السنوات الماضية في محاولة بناء الكثير من المدارس، ولكن لم يزل هناك عدد كبير من المدارس المستأجرة والمباني غير الصالحة للتعليم، وهذا ما تحاول المنظومة تداركه بالشراكة مع القطاع الخاص.
3
الاستثمار في الخدمات التعليمية لإنشاء شراكات اجتماعية من خلال شركة تطوير التعليم العام القابضة بحيث نستطيع من خلالها استقطاب المزيد من الشراكات مع القطاع الخاص في الكثير من الخدمات التعليمية خاصة فيما يتعلق بمجال النقل المدرسي وتطوير المباني والخدمات التعليمية المختلفة، إضافة إلى التغذية والنشاط المدرسي بحيث تستطيع شركة تطوير التعليم التوسع في هذا الجانب وتبني شراكات مع القطاع الخاص لتطوير تلك الخدمات.
4
إدخال مفهوم جديد بإدارة المدارس الحكومية. وفي هذا السياق، قال الوزير: إننا نتطلع إلى تحويل عدد من المدارس الحكومية لتشغيلها من خلال مؤسسات صغيرة ضمن مفهوم المدارس المستقلة من خلال العاملين بالمجال التعليمي سواء من مديري المدارس أو المشرفين التربويين أو المعلمين الذين لديهم القدرة والإمكانات بإنشاء المؤسسات التعليمية الصغيرة بحيث تمنح تلك المؤسسات كامل المسؤولية لإدارة تلك المدارس وتقديم الخدمات التعليمية والاستفادة من بعض الفرص الاستثمارية والعوائد الخاصة بالخدمات في ظل استمرار مجانية التعليم لهذه المدارس واستمرار إشراف الوزارة على هذه المدارس من حيث المناهج والمعلمين وعلى كل ما يتعلق بالمباني التعليمية.
معالجة مشكلات المستثمرين
وعد نائب وزير العمل أحمد الحميدان، والذي شاركت وزارته في المعرض والمنتدى الدولي للتعليم، المستثمرين بقطاع التعليم الأهلي بإيجاد حلول لبعض الإشكالات التي تواجههم، ونزول نطاق التوطين والعمل على احتساب العدد المسجل بالكامل لرفع نطاق المنشأة، والسماح باستكمال العدد تدريجيا، مشيرا إلى أن التأييدات الحكومية أصبحت إلكترونية حيث يتم إدخال التأييد والموافقة عليه إلكترونيا.
محفزات الاستثمار
تعهد بعض المستثمرين بالتعليم الأهلي من حضور الملتقى بتحقيق أعلى متطلبات الجودة وكل المهام المناطة، وطالبوا بتوفير جملة من المحفزات من قبل وزارة التعليم، والبلديات، والعمل، والمالية ومنها:

تفعيل اللوائح والأنظمة التشريعية على أرض الواقع وفق خطط زمنية محددة.
المعاملة بمرونة أسوة بالتعليم العام، وتمكينهم من الاستفادة من المرافق العامة المخصصة للتعليم الحكومي.
منحهم مزيدا من الأراضي لبناء مرافقهم التعليمية التي تعد أكبر المعوقات لديهم.
تفعيل الاستثناء للمدارس الأهلية في تأييد التأشيرات وتطبيق الحد الأدنى، وعدم تطبيق الأنظمة التي تطبق على بعض القطاعات كتحقيق المؤسسة للنطاق الأخضر للاستقدام وإنما الحصول على الحد الأدنى من النطاق البرتقالي خصوصا أن الاستثمار في التعليم هو استثمار للأسبوع الواحد، ففي حال تسرب المعلم السعودي والذي لم تستطع المؤسسات إجباره على العمل تتأثر العملية التعليمية بشكل كبير.
رفع القروض الخاصة بالاستثمار التعليمي والإعفاء من الضمانات المالية.
محاور الاستثمار في التعليم
توسيع قاعدة التعليم الأهلي
مساهمة القطاع الخاص في بناء المدارس
الاستثمار في الخدمات التعليمية
إدخال مفهوم جديد بإدارة المدارس الحكومية
العمل لملاك الأهلية: احتسبوا الأجر على الربح
طالب نائب وزير العمل أحمد الحميدان المستثمرين في قطاع التعليم الأهلي، بتغليب جانب الاحتساب والبحث عن الأجر على جوانب الربح والخسارة، مؤكدا أن احتساب التكلفة يعدّ معضلة في جميع المجالات، خصوصا في التعليم.
وعدّ الحميدان في سياق مشاركته خلال الجلسة الأولى لملتقى التعليم 2016، والتي حملت عنوان "الاستثمار في التعليم.. رؤى وتوجهات"، أن هامش الربح في الاستثمار بالتعليم يعدّ من أقل هوامش الربح في المشروعات في باقي القطاعات، مطالبا المستثمرين بأن يغلبوا الاحتساب على جوانب الربحية.

• نزاهة" تعرض عددا من المشروعات والأنظمة لإحكام الرقابة

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/13/article_1046775.html

عبدالله الروقي من الرياض
قال لـ "الاقتصادية" الدكتور عبد الله العبد القادر نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد "نزاهة"، إن الهيئة عرضت في ورشة عمل "تحديات وتشريعات مكافحة الفساد"، التي نظمتها جمعية مكافحة الاحتيال السعودية، بالتعاون مع الجمعية السعودية للمراجعين الداخليين، في العاصمة الرياض الإثنين الماضي، عددا من مشروعات الأنظمة والمقترحات الخاصة بـ "نزاهة" في السعودية، لإحكام الرقابة في أوجه الفساد.
وبين أن تلك الأنظمة والمقترحات تمثلت في "الذمة المالية، وتعزيز الأحكام، وحماية المبلغين والشهود عن قضايا الفساد، وذلك من أجل بيئة حامية وطاردة للفساد". وفيما يختص بقضايا الفساد المالي للشركات، أوضح الدكتور العبد القادر، أن عمل "نزاهة" يختص بالشركات التي تمتلك الدولة فيها نسبة 25 في المائة، بينما الشركات التي لا تمتلك الدولة فيها أي نسبة فإن "نزاهة" لا تتدخل فيها في حال لم تكن هناك جناية تضرر منها مواطن وقدم بلاغا للهيئة.
بدوره، كشف الدكتور سلطان آل فارح أستاذ المحاسبة المالية والدولية المساعد في جامعة الملك خالد خلال ورقة عمل قدمها في الورشة، بعنوان "المراجعة الداخلية" عن نتائج استطلاع ضمن دراسة استقصائية أجراها في 2015، أكدت أن 8 في المائة من المستجيبين للاستطلاع يرون أن المراجعة الداخلية موجودة وفعالة، وأن 40 في المائة يرون أنها موجودة ومعلن عنها، فيما يرى 2 في المائة أنها غير موجودة، بينما صوت 50 في المائة على أن المراجعة الداخلية موجودة على استحياء.

الحياة
AL HAYAT

أين "نزاهة"؟

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alhayat.com/Opinion/Akel-Il-Akel/15006902

عقل العقل

من يتابع المشهد الإعلامي لدينا يلحظ اختفاء هيئة مكافحة الفساد منه، ويتوقع أن الفساد في أجهزتنا الحكومية وفي مجمل الأنشطة انتهى وولّى إلى غير رجعة، وهذه أمنية كل مواطن في بلادنا، ولكن ما نتابعه في الإعلام أن هناك قضايا فساد ضخمة، وخصوصاً في محاولات بعض المتنفذين لنهب أراضٍ حكومية بملايين الأمتار، في وقت تعاني فيه وزارة الإسكان من شح الأراضي المناسبة لإقامة مشاريعها لحل مشكلة السكن التي يعاني منها قطاع واسع من المواطنين، لا أعرف سبب الصمت الذي يخيّم على عمل ونشاط «نزاهة» في الوقت الحالي، ولكنه باليقين ليس لوجود فساد أو مفسدين.

كلنا يتذكر الحملات التوعوية التي كانت تقوم بها «نزاهة» لنشر ثقافة محاربة الفساد عبر وسائل الإعلام التقليدية والجديدة، وحتى هذه الخطوة تلاشت من نشاطاتها، إضافة إلى أن الندوات والورش ومشاركات الهيئة التي كانت تقوم بها في الداخل والخارج تقلصت بشكل ملحوظ جداً.

كلنا يتذكر دور الهيئة مثلاً في قضايا الأمطار سابقاً، ومشاركاتها في التصدي لمن تسببوا فيها حتى لو كانت مشاركة معنوية، ولكن الأمطار مستمرة في الهطول على مدننا، والكوارث جراء ذلك منتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى رغم ذلك لم نسمع صوتاً ولو خافتاً لـ «نزاهة» جراء هذه الكوارث. وقد يكون منهج عمل «نزاهة» تغيّر وجنح إلى منهج العمل والمراقبة بصمت وخفاء، وحتى موقع «نزاهة» على الشبكة العنكبوتية، والذي كان مثالاً للشفافية ويحوي كل المقالات والمواد الإعلامية التي لها علاقة بالفساد أو تنتقد «نزاهة»، لم تعد موجودة على الموقع بذلك الزخم. وعسى أن يكون المانع خيراً.

أتذكر أن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد كانت ناشطةً ومهتمةً بقضايا المشاريع الحكومية المتعثرة، وصوتها مرتفع في هذا الملف، ولكننا الآن لا نسمع لها حتى لو همساً تجاه هذا الموضوع، ومن يتفكر في هذا الموقف يعتقد ويصل إلى قناعة بأن المشاريع المتعثرة زالت من الوجود، ولكن يبدو أن «نزاهة» غيّرت من أولوياتها والتي لا نعرف عنها الكثير.

لا يوجد شك لديّ في أن توجهات القيادة العليا لم تغيّر استراتيجيتها في مكافحة الفساد، ونحن نقرأ من هرم السلطة لدينا توجيهات لـ «نزاهة» كلها دعم لها ولدورها في عملها، ولا نريد «نزاهة» فقط أن تحتفل بالتقارير الدولية للشفافية عن تقدم مركز المملكة في مكافحة الفساد، على رغم أهمية ذلك، ولكننا نود معرفة جهود الهيئة في ذلك، وأن تكون رسالتها وأعمالها حاضرة لدى الرأي العام المحلي.

وإذ إن بلادنا تعيش مرحلة تحوّل وطني، وخصوصاً في الموضوع الاقتصادي، وهذا مسار إيجابي، وتفتح أسواقها للشركات العالمية للاستثمار في وطننا، إضافة إلى مشروع التحوّل للاقتصاد الوطني غير المعتمد على النفط، يأتي دور مكافحة الفساد في هذا المشروع كأهم مفاتيح نجاحه، كما حدث في دول آسيوية عدة، وهذا يحمّل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد دوراً محورياً في هذا المشروع، والذي نتمنى أن تكون قادرة على القيام به.

الرياض
www.Alriyadh.com

كفى عزلاً للمرأة الناضجة

المصدر: جريدة الرياض 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
http://www.alriyadh.com/1146216

هاشم عبده هاشم

•• لدينا مشكلة حقيقية تتثمل في تباين الأنظمة والقوانين، وفي نظرة فئة من المجتمع تجاه المرأة كإنسان.. والمرأة ككيان.. والمرأة كوعي.. وثقافة.. وتعليم.. وتربية سوية في مجتمع تطورت مفاهيمه في مناح كثيرة.. ولم تتطور بنفس القدر.. نحو هذا الكائن الذي أثبت أنه جدير بالثقة والدعم لإطلاق مواهبه.. وتغيير طاقاته وإفادة المجتمع به بصورة أفضل..

•• وعندما قلت تباين الأنظمة الرسمية في التعامل مع المرأة داخل دولة واحدة.. وفي إطار مجتمع واحد.. فإنني أشير بذلك إلى تعاملنا معها في مجلس الشورى.. منذ دخلته عضواً في عام (1434ه) وحتى اليوم..

•• فقد عاملتها الدولة.. وعاملها الأعضاء.. كما عاملها المجتمع باحترام شديد.. مقدراً كفاءتها.. ومستفيداً من خبراتها.. وطاقاتها الإبداعية.. وفرضها لاحترامها على الجميع.. حتى أصبحت اليوم ترأس العديد من لجان المجلس المهمة والحيوية..

•• حدث هذا لأن الدولة أرادت باختيار (30) سيدة فاضلة لعضوية المجلس أن تكسر الحواجز النفسية الوهمية، وتتخطى المفاهيم الضيقة والمحدودة.. وتنظر إليها كإنسان.. وكطاقة.. وكخبرة علمية حتى أصبح لها دور ومشاركة في الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية.. وحصلت على أرقى الجوائز نظير ما أسهمت به في خدمة الإنسانية من أعمال تشرف كل فرد فينا وترفع رؤوسنا..

•• لكن الغريب في الأمر هو.. أن المرأة التي كرمتها الدولة بهذا الشكل وصفق لها المجتمع بكل حرارة.. هي المرأة التي سمحت لها نفس الدولة بالمشاركة في المجالس البلدية ناخبة ومنتخبة.. هي نفس المرأة التي منعها نظام المجالس البلدية من الجلوس مع الرجل في صالة واحدة لتحمل المسؤولية.. وأداء الواجب تجاه المواطنين الذين وثقوا فيها واختيارها لتمثيلهم في هذه المجالس.. أليس هذا غريباً وعجيباً وغير مفهوم.. ومثيراً للدهشة.. في آن معاً؟!

••المرأة تجلس مع الرجل في مجلس الشورى، وتمنع من ذلك في المجلس البلدي فأين هي المعايير؟

وكيف نمنع هذا التناقض البين.. ونرتهن لاجتهادات الأفراد.. ومواقفهم.. مضحين في ذلك بهيبة دولة.. ومتجاهلين رغبة مجتمع في تصحيح هذه النظرة الظالمة ليس فقط للمرأة.. وإنما للدولة التي تعي.. وتدرك مسؤوليتها جيداً.. وتعمل على تعديل وتطوير وتصحيح المفاهيم المغلوطة.. إدراكاً منها لمصلحة البلد ولأهمية استثمار العنصر النسائي في المكان والزمان المناسبين بعد تعطيل وشل قدراته لأحقاب طويلة.. طويلة..

•• وإذا كانت السيدة الفاضلة "لمى السليمان" عضو مجلس بلدي جدة التي تعرفها أوساط المال والأعمال في المملكة حق المعرفة لما تملكه من طاقات وقدرات إبداعية ومساهمات حيوية قد تركت مكانها مكرهة ليشغله رجل آخر.. لسبب غريب وعجيب وداخل نفس البلد الذي يتابع مشاركات المرأة الفاضلة في مجالس الشركات.. والبنوك.. وشركة أرامكو.. وفي غيرها بكل تقدير واحترام، فإن وقوع هذه الحالة لا بد وأن يكون بداية لمعالجة جذرية ومفصلية لذلك التباين بين أنظمتنا.. بدلاً من أن نترك الأمور مفتوحة.. وغير مقننة أو محكومة برؤية واحدة تفرضها مصلحة البلد أولاً وأخيراً..

ضمير مستتر:

•• مستقبل أي بلد.. لا يكتبه الأفراد.. ولا تحميه النظرة الضيقة.. في كل العصور..

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

القضاء بين القانون والاجتهادات الشخصية

المصدر: جريدة الاقتصادية 6 رجب 1437هـ - 13 ابريل 2016م
https://www.aleqt.com/2016/04/13/article_1046750.html

د. أسامة بن سعيد القحطاني

وظيفة القضاء السامية هي تحقيق العدل والإنصاف بين الناس، كما أن معنى العدل هذا يتطور بتطور الأعراف والأفكار، فما يعد اليوم عدلا قد لا يكون كذلك في الأمس، فكما أن المتغيرات تدخل في الحياة ومنتجاتها فإن الأفكار والمبادئ تتغير أيضا، وسأشرح هذا هنا.

ففي الماضي لم يكن هناك تحديد لساعات دوام معينة للعامل كحق له مثلا، فربما يستمر في العمل لمدة 12 ساعة في اليوم ولا يرى أحد من الطرفين بأسا، بينما هذا الأمر اليوم مخالف للعدل والأعراف الدولية، حيث ينص النظام على ثماني ساعات كحد أعلى للعمل (وهناك استثناءات)، فمقتضى العدل اليوم أن لا يعمل العامل إلا حسب النظام الذي فيه مصلحة للجميع، وكذلك في الشأن العام؛ فإن القضاء لا يكون مستوفيا ومستكملا لاشتراطات العدالة اليوم دون أن يكون هناك قانون حديث يسير عليه (غير مخالف للشريعة كأساس للقانون لدينا).

لا تكتمل العدالة اليوم إلا باستكمال جميع اشتراطات العدالة وأعرافها الحديثة، ومن أهم تلك الأعراف الإنسانية اليوم ضرورة معرفة الناس بالقانون الواجب الاتباع والتطبيق، ولا يمكن إطلاقا تحقيق معايير الحوكمة الحديثة مثلا؛ إلا من خلال التقنين الواضح والمنشور للناس، فتقريبا أغلب معايير الحوكمة للقضاء ترتبط بشكل أساسي على وجود قانون واضح ومكتوب لدى الناس، ومعايير كالمساواة والشفافية والمساءلة والوضوح وغيرها لا يمكن تطبيقها نظريا إلا من خلال التقنين الواضح.

معرفة الناس للقانون الواجب التطبيق هي أساس العدل وحفظ الحقوق في الدولة المدنية الحديثة اليوم، كما أن القضاء لا يمكن أن يراكم خبرته إلا باعتماد الأساليب الحديثة في استقرار الأحكام القضائية، ومنها التقنين والإلزام بالسوابق القضائية كي تساعد على استقرار القضاء وثباته، ومن ثم ترتفع معايير الحوكمة فيه.

الحقيقة أن عدم تقنين الشريعة حرمت البلد من التطور في مجالات متعددة يدركها المتخصصون جيدا، ومن ذلك؛ ما يسمى بالتطور التراكمي في مجال التشريع النظامي "القانوني" في رأيي، فمن المعلوم أن القانون/ النظام يعد عصارة الحضارة الإنسانية، التي تنمو وتتطور مع الوقت والزمن بشكل تراكمي؛ إلا أنه مع وضع عدم التقنين فإن النتيجة هي الجمود في المكان نفسه، كون القانون (مع عدم التقنين) يعتمد على شخص القاضي اعتمادا شبه كلي، فكل قاض يجتهد ويبحث بنفسه ويتطور فكره وتأهيله تدريجيا، إلى أن يكبر ويخرج من الجهاز، وهكذا يأتي من بعده ليبدأ المشوار من جديد وبالقصة نفسها، بخلاف الأمم الأخرى التي يتطور القانون لديها بشكل تراكمي (من خلال التقنين والسوابق)، فالقضاة لديهم يعتمدون على معرفة وجهود من سبقوهم بالخبرة والمعرفة من قضاة الأمس ويراكمون عليها ويحدثونها وهكذا.

كاريكاتير

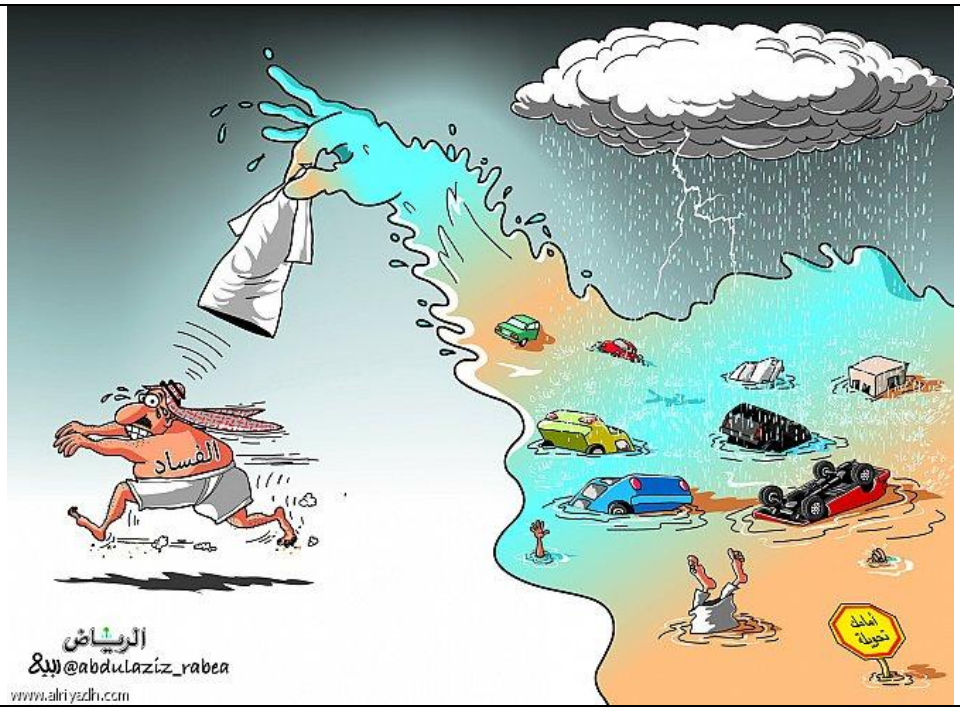

المصدر: جريدة الرياض
الاربعاء 6 رجب 1437 هـ - 13 ابريل 2016م

http://www.alriyadh.com/1146346

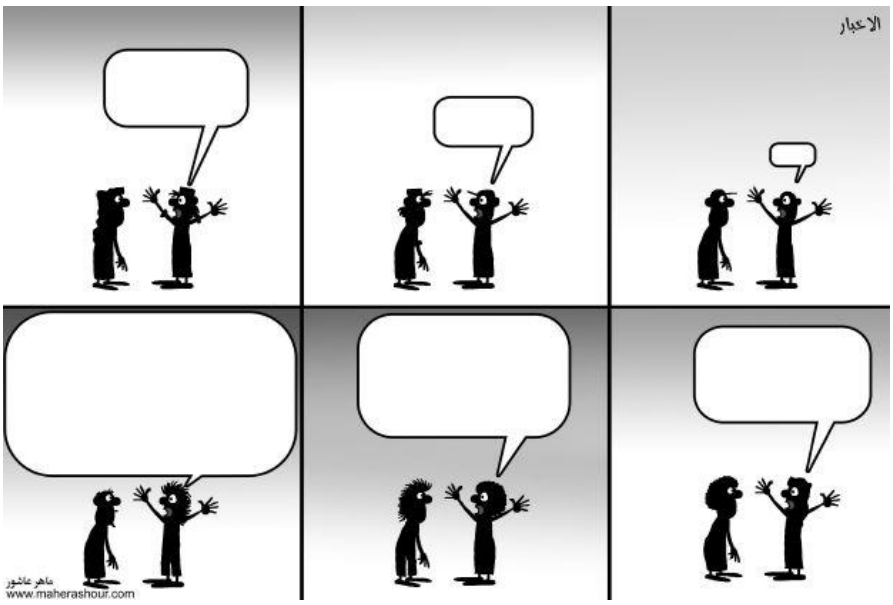

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 6 رجب 1437 هـ - 13 ابريل 2016م

http://www.alhayat.com/Opinion/Maher-Ashor/15017185